### لجنة الأولويات وزعت الملفات المفصلية على الجلسات حسب الأهمية

# الغانم : جلسة 10 مارس ستكون رقابية بامتياز

- المجلس حريص على الحد من المخالفات والتجاوزات في بعض المؤسسات الحكومية
- اقررنا 23 قانونا فيما مضي من دور الانعقاد الحالي مقابل 31 قانونا في الدور الماضي

مرزوق الغانم

جانب من اجتماع لجنة الأولويات (تصوير: صالح محمد)

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان جلسة المجلس المقرر عقدها في العاشر من مارس الجاري ستكون جلسة رقابية بامتياز.

وتوقع ان تكون الحكومة جاهزة لتقديم الردود المطلوبة على تقارير ديوان المحاسبة في شان الملاحظات والمخالفات المسجلة في الحسابات الختامية للوزارات والجهات الحكومية

ورجح الغانم في تصريح للصحافيين ان يرد كل وزير على الملاحظات التي اثيرت في الجلسة الماضية في سابقة ونقلة نوعية تترجم حرص السلطتين التشريعية والتنفيذية على التصدي للفساد ووقف الهدر المالي طبقا لما جاء في تقارير ديوان المحاسبة

واكد الغانم حرص مجلس الامة على الاضطلاع بدوره الرقابي في الحد من المخالفات والتجاوزات في بعض المؤسسات الحكومية مشيرا الى ان حسم التقارير الرقابية المكدسة لديوان المحاسبة جزء من تفعيل الدور الرقابي لمجلس الامة

واشاد الغانم بحجم الانجاز الذي حققه مجلس الامة مشيرا الى اقرار 23 قانونا فيما مضى من دور الانعقاد الحالي مقابل 31 قانونا اقرها المجلس في دور الانعقاد الماضي

واوضح الغانم ان جلسة الثاني عشر من الشهر الجاري مخصصة لمناقشة عدم تطبيق الحكومة للقوانين الصادرة عن مجلس الامة والتاخير في لوائحها التنفيذية موضحا ان النقاش سيتركز على سبعة قوانين رئيسية او ما يراه المجلس مناسبا.

وكانت اجتمعت لجنة ترتيب وتحديد الاولويات البرلمانية امس بحضور الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير النفط د.علي العمير ووزيرة الشؤون هند الصبيح لمناقشة جدول اعمال جلسة 10 مارس الجاري

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله انه تم الانتهاء للتو من الاجتماع الثاني عشر للجنة الاولويات البرلمانية حيث تم الاتفاق على جدول اعمال جلسة مجلس الامة في العاشر من الشهر الجاري

وسئل العبد الله عن استعداد الوزراء للرد على ملاحظات ديوان المحاسبة في الجلسة المقبلة فاجاب سترون الاستعداد في الجلسة

وحول مدى تعامل الحكومة مع القوانين التي تم اقرارها ولم تصدر مذكرتها التنفيذية بعد،اوضح العبد الله انه سوف يتم التعامل معها وفقا لما رسمه الدستور والقانون وبايجابية ورد الحكومة بشان تلك القوانين سيستمع اليه اثناء الجلسة.

وقال مقرر لجنة الاولويات النائب عبدالله التميمي انه تم الاتفاق على توزيع القوانين على الجلسات المقبلة بدا من جلسة الثلاثاء المقبل التي ستخصص لمناقشة ردود الوزراء فيما يخص ملاحظات ديوان المحاسبة الوارده في تقاريره ،مشيرا الى انه سيتم استكمال جلسات ايام الثلاثاء والاربعاء لمناقشة قانون الطفل بالإضافة الى قانون المهن الطبية وقانون انشاء الشركة الثانية للمواشي.

واشار التميمي ان تم مناقشة الفريق الحكومي بشان موضوع عدم صدور اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي اقرها المجلس والتي سيتم التفصيل بها في جلسة ١٢ مارس مبينا ان تم الحديث مع الفريق الحكومي بشان ملاحظات النواب حول تاخير إصدار اللوائح التنفيذية من قبل الحكومة.

وعن مدى استعداد الحكومة لجلسة الخميس، اوضح التميمي ان هناك توافق حكومي نيابي على كل القوانين والملاحظات لردود الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة مشيرا الى انه سوف يعطي وقت للحكومة المتمثلة بجميع وزرائها لتوضيح ما اتخذوه من اجراءات اتجاه الملاحظات التي تم مناقشتها سابقا من قبل تقرير لجنة الميزانيات.

وبشان تاخير اللوائح التنفيذية ومدى استعداد الحكومة للرد على اسباب تاخير اللوائح التي اقرها المجلس، طالب التميمي الحكومة على ان تكون مستعدة لإبداء رايها كاملاً حتى تكون الصورة واضحة للشارع الكويتي لانه بالنهاية ينبغي إيضاح اسباب عدم صدور اللائحة وبكل شفافية.

وطالب النائب سلطان اللغيصم الحكومة بالاستعداد جيدا لجلسة الثلاثاء المقبل والمقرر فيها الاستماع الى الاجراءات التي اتخذها جميع الوزراء بشان ملاحظات ديوان المحاسبة، وكذلك الحال بالنسبة لجلسة الخميس التي خصصها المجلس لمناقشة الاسباب التي ادت الى تاخر تنفيذ قوانين اقرها المجلس.

وقال اللغيصم في تصريح له " ان جلسة الثلاثاء هي الاولى من نوعها التي سيعرض فيها الوزراء ما اتخذوه من اجراءات تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة، وتاتي مكملة للجلسة السابقة التي استمع فيها المجلس الى ملاحظات ديوان المحاسبة على هذه الجهات.

واكد اللغيصم ان جلسة الخميس ستساهم في الاسراع في تنفيذ القوانين التي اقرها المجلس ولم تقم الحكومة بتنفيذها، ومنها قوانين التامين الصحي الشامل للمتقاعدين وال B.O.T وهيئة النقل والمشروعات الصغيرة وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وتعديلات الرعاية السكنية وتعديلات الرياضة وغيرها من القوانين غير المنفذة.

وبين اللغيصم اننا نحتاج الى توضيح من الحكومة حول اسباب تاخر تنفيذ هذه القوانين الهامة التي اقرها مجلس الامة منذ فترة، ولم تصدر لائحتها التنفيذية حتى تاريخه، وبعدها ستضع التوصيات المناسبة التي ستصب في اتجاه تنفيذ هذه القوانين باسرع وقت ممكن.

## التميمي: توافق حكومي نيابي على كل القوانين وردود الحكومة على ملاحظات المحاسبة

## اللغيصم: نتوقع استعداد الحكومة جيدا لجلسة ملاحظات ديوان المحاسبة

## العبدالله: التعامل مع الجلسة سيكون وفقا لما رسمه الدستور والقانون وبايجابية

### رفضت رفع الحصانة عن سعدون العتيبي ونبيل الفضل عبدالحميد دشتي

# «التشريعية البرلمانية» بحثت تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

- اللجنة وافقت على مقترح بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل اتمامه لتحصين الأسر
- اقرار تعديل شراء الدولة للمديونيات وكيفية تحصيلها بما يحقق المساواة بين المواطنين

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

رفضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في مجلس الامة أربعة طلبات للنيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن الأعضاء سعدون العتيبي في قضية مرئي ومسموع ونبيل الفضل في قضيتي جنح مباحث وصحافة والدكتور عبدالحميد دشتي في قضية جنح الصالحية.

وقال مقرر اللجنة الدكتور عبدالحميد دشتي في تصريح صحافي امس ان اللجنة بحثت ايضا مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم رقم 38 لسنة 1980 واربعة مقترحات نيابية ذات صلة.

واوضح ان المقترحات تتعلق بموضوع إعلان صحف الدعاوى واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في الاعلان كالفاكس والاتصالات الهاتفية والنصية وكافة وسائل التواصل مشيرا الى ان اللجنة ارتات دعوة مستشاري وزارة العدل لاستكمال المباحث حول هذا الموضوع.

واشار الى موافقة اللجنة على مقترح بقانون بشان اضافة مادة جديدة برقم 2 مكرر الى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشان الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل اتمامه مبينا ان المقترح يهدف الى تحصين الأسر من خلال تحضير المستندات التي تؤكد أهلية الطرفين للزواج وذلك بالتوافق والتراضي بينهما فضلا عن اقامة دورة تثقيفية لمدة أسبوعين للطرفين بهدف تحصين الروابط الزوجية.

وبين دشتي ان اللجنة وافقت كذلك على مقترح تعديل المادة 19 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شان شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها مبينا ان المقترح يهدف الى المساواة بين المواطنين وخصوصا العملاء الذين التزموا وبادروا بسداد التزاماتهم للدولة دون تأخير.

وأوضح ان التعديل يجيز لمن صدر حكم باشهار إفلاسه وزادت موجوداته في أي وقت على قيمة ما يعادل السداد النقدي الفوري لقيمة مديونيته مع الأعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أن يتقدم إلى المحكمة بطلب الحكم بانتهاء التفليسة.

وقال ان المشرع يملك وفقا لما له من سلطة تقديرية ان يفرض "تغاير المعاملة متى ما كان ذلك مبررا وفقا لأسباب موضوعية ومنطقية تمليها المصلحة العامة ومقتضياتها وبالتالي رعاية المعسرين والرفق بهم وتفادي شهر افلاسهم ودعم الاقتصاد الوطني الذي يتجه لمد يد العون للمشاريع المتعثرة".

### أكد أن الزعم بأن هناك حرية مطلقة باطل لايتوافق مع عقل أو منطق

# حمود الحمدان: قانون تنظيم النشر الالكتروني أصبح ضرورة ملحة

أكد عضو اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان على إيمانه التام بالحرية المنضبطة بالضوابط النابعة من الشريعة الإسلامية الغراء والقوانين المنظمة ، لافتا إلى ان الزعم بأن هناك حرية مطلقة زعم باطل لايتوافق مع عقل او منطق.

وقال الحمدان في تصريح صحافي إن الشعب الكويتي اصيل بطبعه ومتسامح، ولم يعتد الطعن بالآخرين او القذف او إلقاء التهم جزافا، وهذه امور «قارئة مع برامج التواصل الاجتماعي ، الأمر الذي يحتم على المشرع تنظيم استخدامها بما يضمن الأمانة والصدقية وعدم التعرض للآخرين.

واضاف الحمدان انه بعد انتشار مواقع التواصل بشكل كبير ووسط الفوضى الإخبارية الكبيرة التي تضرب في تلك المواقع من الإساءة لأشخاص او طوائف او حتى التعرض لأمن البلد بات من الضروري تأطير وتقنين هذه الوسائل من خلال تعريف حجم الحريات الممنوحة بهذه الوسائل من خلال قانون ينظمها مشيرا الى ان تشريع قانون النشر الالكتروني بات امرا ضروريا لتنظيم العملية خاصة وان دولا كثيرة سبقتنا لسن تشريع منظم كهذا.

وذكر الحمدان أهمية وجود قانون يبين الصحيح من الخطا وهذا يخدم الجميع بما فيهم اعضاء مجلس الامة، ولذلك قانون النشر الالكتروني مهم جدا لأنه يحد من الاساءات التي تحصل في هذه المواقع مطالبا الحكومة بضبط المواقع الالكترونية إضافة إلى تفعيل قانون الجرائم الالكترونية ووضع عقوبات ضد كل من يسيء للآخرين تحت أسماء وهمية، مؤكدا ان القانون يجب ان يكون متماشيا مع الدستور وعدم تعارضه مع الحريات العامة وفي ذات الكويت ينظم الفوضى الإعلامية التي تتم بواسطة حسابات وهمية او حسابات إخبارية مجهولة المصدر.

### أكد أن التعليم وإصلاح منظومته لا يخضع للآراء الشخصية والاجتهادات الفردية

# الجيران: التربية مثقلة بالهموم وتضخم الملفات وانعدام التنسيق بين أجهزتها

عبدالرحمن الجيران

صرح النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية بان وزارة التربية مثقله بالهموم وتضخم الملفات وانعدام التنسيق بين اجهزتها وعدم تخصص القياديين فيها وغياب الأهداف العامة للتعليم وضعف المخرجات والارتقاء بأداء المدرسين فهذه المسائل تتصدر الأولويات اما رأي الوزير الشخصي في منع الاختلاط ! فاقاد النائب بان التعليم وإصلاح منظومته لا تخضع للآراء الشخصية والاجتهادات الفردية .

واشار فيما يتعلق بتاخر جامعة الشدادية اوضح بانه ليس بسبب إنشاء جامعتين منفصلتين ، وإنما لمصالح المتنفذين وسراق المال العام الذين لا يهمهم انجاز مشاريع التنمية بقدر ما يهمهم مصالحهم الخاصة ولو كانت على حساب التعليم واستمرار معاناة إدارة الجامعة من ضيق المكان وعدم تجهيز المرافق العلمية والمختبرات بالتقنيات الحديثة اللازمة لتطوير التعليم.

واكد النائب بان التيارات الدينية السياسية ليست حُجّه على الدين حيث ان مواقفها متقلبة فهي ليست أصل ثابت لنقيس عليه ، فلا يهمنا قناعتها بجدوى الاختلاط اليوم .

وفي الختام شدد النائب على ان الأهم من ذلك كله ان الشريعة الإسلامية تقضي بعدم جواز الاختلاط بهذه الصورة التي تتنافى مع الاداب التي تربى عليها الاجيال ، والثوابت والقيم والاتجاه العام للدولة والدستور مستمرّ على هذا الأساس المستقر وأي محاوله لزعزعت هذه الثوابت لن يقبلها المجتمع الكويتي ، والمجلس سيقف برجاله وثواب الأمة بحزم أمام محاولات الالتفاف على قيم المجتمع الكويتي الأصيل لتبرير الاختلاط تحت ذرائع وحجج واهية، والغريب اننا لا نسمع بهذه الأعذار في الدول المجاورة القريبة .

### ثمنت المشاركة الفاعلة للجمعية العمومية في عرسها الديمقراطي

# نقابة مجلس الأمة : سنستمر في تبني جميع القضايا العالقة لتحقيق جميع المطالبات

تقدم مجلس ادارة نقابة العاملين في الامانة العامة لمجلس الامة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لاعضاء الجمعية العمومية على حضورهم ومشاركتهم اللافتة في هذا العرس الديموقراطي والذي يدل على سمو درجة الوعي النقابي المتميز الذي يتمتع به اعضاء الجمعية العمومية للنقابة وحرصهم على المشاركة بايجابية.

وتمنت نقابة العاملين لأعضاء مجلس إدارتها الجديد التوفيق والنجاح وان يكون عند حسن ظن جميع أعضائه الذين أولوه ثقتهم الغالية سائلين المولى عز وجل العون على حمل مسئولية الدفاع عن حقوق ومصالح الموظفين جميعا .

وفي سياق ذلك شكر رئيس نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الامة جمال الشلاحي كافة أعضاء الجمعية العمومية الكرام على مشاركتهم الفعالة في الاحتفالية الديمقراطية والتي كشفت عن وجهها المشرق عن وعي نقابي ناضج يهدف إلى دعم وتشجيع للحركة النقابية وتجسيدا للحرية الذي يتمتع بها ابناء الشعب الكويتي .

واكد الشلاحي على ان هذه الثقة الغالية ستكون الحافز الذي يدفع مجلس الادارة لبذل مزيدا من الجهد والعطاء لتحقيق الاهداف والمكاسب التي ستصب في مصلحة العاملين في مجلس الامة ، وان اعضاء النقابة سيكونون عند حسن الظن لكل اعضاء الجمعية العمومية الذين اولوهم ثقتهم .

وبين الشلاحي ان ابواب النقابة مفتوحة لتلقي الاقتراحات والمطالب العمالية والافكار البناءة التي تخدم كافة العاملين .

وثمن الشلاحي جهود وانجازات مجلس اداره النقابة السابق وان المجلس الحالي سيستمر في تبني جميع القضايا التي لازالت عالقة والسعي الى تحقيق جميع المطالبات التي ستساهم في تحسين أوضاع جميع العاملين في مجلس الامة .

جدير بالذكر ان تشكيل النقابة كالتالي: رئيس النقابة جمال دبيان الشلاحي، ونائب رئيس النقابة سالم محمد العدل،وامين السر عبد معيكل العجمي،وامين الصندوق علي حسين الحداد،وكلا من الاعضاء عبد المحسن العتيبي و خالد أيوب الخميس و محمد خليل اليعقوب.